

Distr.: General
22 August 2019
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الرابعة والثلاثون
٤-١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

غامبيا

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس في محتوياتها ما يعبر عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-14314(A)



* 1 9 1 4 3 1 4 *

المحتويات

الصفحة	
٣	تمهيد
٤	قائمة التشريعات
٥	عملية إعداد التقرير
٥	تنفيذ التوصيات الصادرة عن الجولة السابقة
٥	ألف - قبول القواعد الدولية
٧	باء - التعاون مع هيئات المعاهدات
٨	جيم - التعاون مع المكلفين بالإجراءات الخاصة
٨	دال - التعاون مع الآليات والمؤسسات الدولية
٩	هاء - التعاون بين الدول والمساعدة الإنمائية
١٠	واو - الإطار الدستوري والتشريعي
١٥	زاي - المؤسسات والسياسات
٢٦	حاء - الحق في السلامة البدنية والمعنوية
٢٦	طاء - حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
٢٦	ياء - ظروف الاحتجاز
٢٧	كاف - حظر الرق والاتجار بالبشر
٢٨	لام - حرية الرأي والتعبير
٢٩	ميم - الحق في التعليم
٣٢	نون - الحق في التنمية - تدابير التنفيذ العامة
٣٣	المسائل الجديدة والمستجدة
٣٣	ألف - لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والتعويض
٣٣	باء - لجنة استعراض الدستور
٣٤	جيم - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
٣٤	دال - إصلاح قطاع الأمن
٣٤	التحديات التي تفتضي دعم الأوساط الدولية

تمهيد

تلتزم جمهورية غامبيا بإنفاذ حقوق جميع الأفراد وحرّياتهم على نحو تدريجي فضلاً عن الواجبات المكرّسة في اتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان التي صدقت عليها، من خلال اتخاذ التدابير المناسبة في مجال السياسات وفي المجال التشريعي والقضائي والإداري والمالي.

ومن هذا المنطلق، يرمي هذا التقرير إلى إبراز التدابير المتخذة، والتقدم المحرز، والعوائق التي صودفت. وقد لزم خلال الفترة قيد الاستعراض (٢٠١٥-٢٠١٩) التغلب على العديد من التحديات للتمكن فعلاً من النهوض بهذه الحقوق ومن حمايتها.

وتعنتم وزارة العدل الفرصة للإعراب عن تقديرها لمجلس حقوق الإنسان وتأمّل في أن يقدر المجلس التقدم المحرز حتى الآن والتصميم الذي أبدى للتغلب على التحديات المشار إليها، وأن يواصل دعمه لالتزام غامبيا بالتشجيع على تعزيز حقوق الإنسان والشعوب وحمايتها بما يخدم المصلحة العامة لجميع الغامبيين.

وتتطلع حكومة غامبيا إلى انتهاء الفرصة التي ستتاح لها لفتح حوار بناء مع الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

من إعداد:

فرقة العمل المشتركة بين الوزارات بتنسيق من مكتب النائب العام ووزارة العدل.

تموز/يوليه ٢٠١٩

قائمة التشريعات

- قانون الطفل لعام ٢٠٠٥
- قانون محاكم المحافظات (القوانين المعدلة عام ٢٠٠٩)
- قانون مكافحة العنف المنزلي لعام ٢٠١٣
- قانون العمل لعام ٢٠٠٧
- قانون السجون (القوانين المعدلة عام ٢٠٠٩)
- قانون مكافحة الجرائم الجنسية لعام ٢٠١٣
- قانون المرأة لعام ٢٠١٠
- قانون مكافحة جرائم السياحة لعام ٢٠٠٣
- قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠٠٧

أولاً - عملية إعداد التقرير

- ١- أعدت فرقة العمل المشتركة بين الوزارات، المعنية بتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات، هذا التقرير بتوجيه من وزارة العدل وتحت إشرافها. وتولّى فريق صياغة مهمة إعداد التقرير بعد إجراء مشاورات مستفيضة مع أصحاب المصلحة في الوزارات والمؤسسات المعنية كان هدفها الحصول على معلومات عن التقدم المحرز منذ الجولة الأخيرة.
- ٢- ونظمت وزارة العدل بالتعاون مع أمانة الكومنولث، في آذار/مارس ٢٠١٩، حلقة عمل تشاورية مدتها ثلاثة أيام جرى فيها تدريب أعضاء من فرقة العمل المشتركة بين الوزارات ومنظمات المجتمع المدني وشركاء آخرين على تقديم التقارير في إطار الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات، واستُعرض أيضاً في حلقة العمل التشاورية المشروع الأول للتقرير وقُدمت التعليقات بشأنه.
- ٣- وعُقدت في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٩ حلقة عمل لإقرار المشروع الثاني للتقرير الذي عُرض للمرة الثانية على المشاركين من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني كي ينظروا فيه. وأُخذت في الاعتبار مساهماتهم واقتراحاتهم وتوصياتهم المقدمة في هذا الصدد من أجل إعداد التقرير النهائي المزمع تقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان.

ثانياً - تنفيذ التوصيات الصادرة عن الجولة السابقة

ألف - قبول القواعد الدولية

التوصيات

- ١-١٠٩ و ٨-١٠٩ و ٤٠-١٠٩ و ٣٩-١٠٩ و ٢٢-١٠٩ و ٢٣-١٠٩ و ٢٧-١٠٩
 و ٢٨-١٠٩ و ٢-١٠٩ و ٩-١٠٩ و ١٠-١٠٩ و ١١-١٠٩ و ١٢-١٠٩ و ١٣-١٠٩
 و ١٤-١٠٩ و ١٥-١٠٩ و ١٦-١٠٩ و ١٧-١٠٩ و ١٨-١٠٩ و ١٩-١٠٩ و ٢٠-١٠٩
 و ٢١-١٠٩ و ٣١-١٠٩ و ٣٢-١٠٩ و ٣٣-١٠٩ و ٣٤-١٠٩ و ٣٥-١٠٩ و ٣٦-١٠٩
 و ٣٧-١٠٩ و ٢٩-١٠٩ و ٣٠-١٠٩ و ٣-١٠٩ و ٤-١٠٩ و ٥-١٠٩ و ٦-١٠٩ و ٧-١٠٩
 و ٢٤-١٠٩ و ٢٥-١٠٩ و ٢٦-١٠٩

حالة التنفيذ

- ٤- مع أن هذه التوصيات لم تنفَّذ بعد تنفيذاً كاملاً، دأبت الحكومة على استعراض المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان لغرض توقيها أو التصديق عليها. وقامت غامبيا خلال الفترة قيد الاستعراض بالتوقيع والتصديق على الصكوك التالية:

(أ) معاهدة الأمم المتحدة بشأن حظر الأسلحة النووية، الموقعة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ والمصدق عليها في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨؛

(ب) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الموقعة في عام ٢٠١٧ والمصدق عليها في عام ٢٠١٨؛

- (ج) الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، الموقعة في عام ٢٠١٧ والمصدق عليها في عام ٢٠١٨؛
- (د) الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، الموقعة في عام ٢٠١٧ والمصدق عليها في عام ٢٠١٨؛
- (هـ) البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، الموقع في عام ٢٠١٧ والمصدق عليه في عام ٢٠١٨؛
- (و) البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، المصدق عليه في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

التوصية

٣٨-١٠٩

حالة التنفيذ

- ٥- نُفذت هذه التوصية تنفيذاً كاملاً إذ وقّعت غامبيا على نظام روما الأساسي في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وصدّقت عليه في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. إلا أن النظام السابق سحب عضوية البلد من نظام روما الأساسي عام ٢٠١٥، وتراجعت السلطة الجديدة عن هذا القرار في عام ٢٠١٧.
- ٦- وتجري حالياً عملية استعراض دستوري وتشريعي ستأخذ في الاعتبار أحكام نظام روما الأساسي. وإضافة إلى ذلك، بدأت الحكومة تعمل على إدراج أحكام النظام الأساسي في تشريعاتها الداخلية من خلال اعتماد قانون مكافحة الجرائم الدولية.

التوصيات

١٠٣-١٠٩ و ١٠٢-١٠٩ و ١٠١-١٠٩ و ١٠٩-١٠٩ و ١٠٨-١٠٩ و ١٠٧-١٠٩ و ١٠٤-١٠٩ و ١٠٥-١٠٩ و ١٠٦-١٠٩

حالة التنفيذ

- ٧- نُفذت هذه التوصيات تنفيذاً كاملاً إذ صدقت حكومة غامبيا مؤخراً على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأقدمت حكومة غامبيا أيضاً، في إطار جهودها الرامية إلى إلغاء عقوبة الإعدام، على تخفيض جميع أحكام الإعدام إلى أحكام بالسجن المؤبد، وصدر قرار بوقف تطبيق عقوبة الإعدام.
- ٨- وإضافة إلى ذلك، أنشئت لجنة لاستعراض الدستور مهمتها استعراض الدستور القديم وصياغة دستور جديد سيصوّت عليه الشعب الغامبي عبر استفتاء عام. وتشمل قائمة المسائل المعروضة على لجنة استعراض الدستور مسألة إلغاء عقوبة الإعدام.

باء- التعاون مع هيئات المعاهدات

التوصيات

١٠٩-٨٨ و ١٠٩-٩٠ و ١٠٩-٨٩

حالة التنفيذ

- ٩- تعي غامبيا، بوصفها دولة طرفاً في شتى المعاهدات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، التزامها بتقديم التقارير الدورية المتعلقة بمستوى تنفيذها لهذه المعاهدات ولا سيما المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد ورث النظام الديمقراطي الجديد تحديات ومعوقات هائلة تتعلق بسيادة القانون، وبالانتهاكات والتجاوزات التي تمس حقوق الإنسان الأساسية، وبالنظام الحكومي غير المتوازن.
- ١٠- وشهد العقدان الأخيران (١٩٩٤-٢٠١٦) إضعاف مؤسسات الدولة المكلفة بإقامة العدل، وإنفاذ حقوق الإنسان، واحترام سيادة القانون.
- ١١- وعلى هذه الخلفية، وضع بالتالي النظام السياسي الجديد في عام ٢٠١٧ برنامج إصلاح يلي تطلعاتنا الإنمائية الجماعية كأمة واحدة، هادفاً إلى تصحيح الأخطاء المرتكبة في السنوات الاثنتي والعشرين الماضية من خلال إجراء إصلاحات مؤسسية وقانونية لتحقيق التنمية الوطنية على النحو المحدد في خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ويقوم برنامج الإصلاح هذا على عدد من الركائز، تتناول إحداها التقارير التي تأخرت الدولة في تقديمها إلى هيئات المعاهدات.
- ١٢- ويُعتبر شعور حكومة غامبيا مجدداً بالعزم على تصفية كل التقارير المتأخرة وعلى تلبية التزامها بتقديم التقارير بصورة منتظمة جزءاً من تعهداتها بتجديد الثقة وتعزيز التعاون الدولي.
- ١٣- ومنذ عام ٢٠١٧، أُتخذت تدابير متعددة لتناول التقارير المتأخرة التي يلزم على الدولة تقديمها إلى هيئات المعاهدات، وكان أولها إنشاء فرقة العمل المشتركة بين الوزارات المعنية بتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات والتي تضم مؤسسات متعددة. وفرقة العمل هذه التي تعمل تحت إشراف وزارة العدل مكلفة بإعداد التقارير الواجب تقديمها إلى هيئات المعاهدات.
- ١٤- وخضع أعضاء فرقة العمل، منذ إنشائها في عام ٢٠١٧، لسلسلة من الدورات التدريبية بدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان في غرب أفريقيا، ومركز حقوق الإنسان، وجامعة بريتوريا في جنوب أفريقيا، ومن وزارة الخارجية والكونغرس في المملكة المتحدة.
- ١٥- وبالتالي، استوفت أخيراً غامبيا في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨، بوصفها دولة طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التزامها بتقديم تقرير بموجب العهد بعد تأخير دام ٣٣ عاماً.
- ١٦- وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، قدمت غامبيا أيضاً إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب تقريراً جامعاً يغطي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠١٧.
- ١٧- وفي إطار الغايات ذات الأولوية المحددة في خطة التنمية الوطنية، تبذل فرقة العمل المشتركة بين الوزارات الجهود لإعداد وتقديم جميع التقارير المتأخرة إلى هيئات المعاهدات قبل عام ٢٠٢١. وهي تشمل التقارير الواجب تقديمها قبل عام ٢٠٢٠ إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق الطفل، ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه، ولجنة القضاء على التمييز العنصري.

جيم- التعاون مع المكلفين بالإجراءات الخاصة

التوصيات

٩٥-١٠٩ و ٩٤-١٠٩ و ٩٣-١٠٩ و ٩٢-١٠٩ و ٩١-١٠٩

حالة التنفيذ

١٨- وجهت غامبيا خلال الفترة قيد الاستعراض دعوات كثيرة إلى شتى أصحاب الولايات المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٩- وقامت المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بزيارة البلد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. إلا أن القيود التي فرضتها الحكومة السابقة فيما يخص الدخول إلى السجون أدت إلى فشل الزيارة.

٢٠- وفي عام ٢٠١٧، أجرى المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائنات عدم التكرار، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي زيارة إلى غامبيا وسمح لهما بالدخول إلى جميع السجون ومراكز الاحتجاز.

٢١- وإضافة إلى ذلك، دُعيت السيدة مود دي بوير بوكيتشيو، المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك بغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية وغيرها من المواد التي تنطوي على اعتداء جنسي على الأطفال، لزيارة البلد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

٢٢- وعلاوة على ذلك، وُجّهت دعوة أخرى إلى المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائنات عدم التكرار لزيارة البلد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

دال- التعاون مع الآليات والمؤسسات الدولية

التوصيات

١٧١-١٠٩ و ١٧٠-١٠٩

حالة التنفيذ

٢٣- لقد التمسست الحكومة وتلقّت على مرّ الأعوام، عن طريق لجنة غامبيا للاجئين، المساعدة من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وللمفوضية مكتب في البلد. وإضافة إلى ذلك، توفر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين التوجيه المهني إلى لجنة غامبيا للاجئين بشأن حماية اللاجئين، وتقديم المنظمة نيابة عن اللجنة الدعم المالي إلى اللاجئين في البلد.

٢٤- وعلاوة على ذلك، تقيم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين شراكة مع لجنة الأغذية والتغذية في غامبيا كي تقدم هذه اللجنة العون إلى اللاجئين بمدّهم بشتى أنواع الدعم الزراعي وكي تحسّن مستواهم المعيشي.

٢٥- وقد استقبلت الحكومة في الماضي أشخاصاً هاربين من الاضطهاد والاضطرابات المدنية والنزاعات قدموا من جنوب السنغال وليبيريا وسيراليون. وتساعد الحكومة اللاجئين، من خلال برنامج عن القيادة في المجتمعات المحلية التي تستضيف اللاجئين، على الاندماج محلياً في غامبيا من خلال إعطائهم الأراضي لبناء منازلهم وزراعتهم. وفضلاً عن ذلك، تيسر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين اندماج اللاجئين محلياً بفضل دعمها لشتى أنواع سبل العيش.

التوصية

٤١-١٠٩

حالة التنفيذ

٢٦- تعهدت الحكومة الجديدة في غامبيا بصون حرية التعبير. وفي إطار التدابير المتخذة لإصلاح القوانين الجنائية والإعلامية في البلد، أنشئت لجنة وطنية لاستعراض قانون الإعلام، برعاية وزارة البنية الأساسية للإعلام والتواصل، مهمتها استعراض جميع القوانين الإعلامية السارية التي تتعارض مع حرية التعبير. وأجريت أيضاً بالتوازي مع ذلك عملية إصلاح للعدالة الجنائية هدفها استعراض جميع القوانين الجنائية في غامبيا لمواءمتها مع أفضل الممارسات الدولية.

٢٧- ولم يتم الاكتفاء بالتقدم الهائل المحرز في مجال حرية التعبير، فقد استهلت الحكومة أيضاً عملية إصلاح لقانون الإعلام، تجري حالياً بالتعاون مع شركاء دوليين، وهدفها اعتماد أفضل الممارسات الدولية في مجال تنظيم وسائل الإعلام وحذف القوانين الصارمة الصادرة عن الإدارة السابقة واستبدالها بقوانين جديدة تيسر ممارسة الحق في حرية التعبير. وأعد بالفعل مشروع قانون حرية الاطلاع على المعلومات وقد يدخل قريباً حيز النفاذ لتيسير حصول الجمهور العام على المعلومات.

التوصية

١٣٤-١٠٩

حالة التنفيذ

٢٨- التزمت الدولة التزاماً تاماً بالأحكام الصادرة عن المحكمة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في القضايا المتعلقة بدايدا هيدارا، ورئيس القبيلة إبريما مانيه، وفاتو كامارا، وفاتو جوو مانيه، ولامين فاتي، والأجبي جوي. ويجري حالياً التفاوض بشأن قضية موسى سيديجان.

٢٩- وإضافة إلى ذلك، كُلفت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والتعويض بالتحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بين تموز/يوليه ١٩٩٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

هاء- التعاون بين الدول والمساعدة الإنمائية

التوصية

١٥٨-١٠٩

حالة التنفيذ

٣٠- تبذل الحكومة من خلال تعاونها مع شركائها في التنمية قصارى جهدها للتأكد من توفير العلاجات/الأدوية المنقذة للأرواح إلى الأشخاص الذين يحتاجون هذه الخدمات.

٣١- ويتدخل الصندوق العالمي في المجالات المرضية الثلاثة (السل، والملاريا، وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز)؛ وتقوم اليونيسيف بدعم الخدمات المتعلقة بصحة الأم والطفل؛ وتوفّر منظمة الصحة العالمية المساعدة التقنية والدعم لتعزيز النظام الصحي؛ ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً الخدمات المتعلقة بصحة الأم والطفل، ولا سيما في مجالي أمن المنتجات الخاصة بالصحة الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة؛ ويوفر البنك الدولي المساعدة فيما يخص الخدمات الصحية والتغذية للأم والطفل. وتوفّر غالبية هذه الخدمات مجاناً في جميع أنحاء البلد.

التوصية

١٠٩-١٢٧

حالة التنفيذ

٣٢- مع عودة غامبيا إلى الكومنولث، طلب الجهاز القضائي من أمانة الكومنولث وحكومة نيجيريا إيفاد مسؤولين قضائيين في إطار المساعدة التقنية المقدمة.

٣٣- فزودت حكومة نيجيريا الجهاز القضائي الغامبي بأربعة قضاة للمحكمة العليا عن طريق برنامج المساعدة التقنية.

واو- الإطار الدستوري والتشريعي

التوصيتان

١٠٩-٤١ و ١٠٩-٤٢

حالة التنفيذ

٣٤- يُستعرض حالياً في إطار العملية الانتقالية دستور عام ١٩٩٧. وتتقد أيضاً عملية إصلاح تشريعي لاستعراض القوانين بما يضمن توافرها مع أفضل الممارسات والالتزامات الدولية.

٣٥- ويجري حالياً استعراض القوانين التالية بوجه خاص:

(أ) القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية؛

(ب) قانون الإعلام والتواصل؛

(ج) قانون السجون؛

(د) قانون الشرطة؛

(هـ) قانون الانتخابات؛

(و) قانون الأمراض العقلية؛

- (ز) قانون مكافحة الفساد؛
 (ح) قانون الطفل؛
 (ط) قانون العمل.

التوصيات

٥٨-١٠٩ و ٥٢-١٠٩ و ٥١-١٠٩ و ٥٠-١٠٩ و ٤٩-١٠٩ و ٥٦-١٠٩ و ٥٥-١٠٩
 و ١٠٠-١٠٩ و ٩٧-١٠٩ و ٥٣-١٠٩

حالة التنفيذ

- ٣٦- لا يجري تقبل المثليات والمثليين ومغايري الهوية الجنسانية ومزدوجي الميل الجنسي وأحرار الهوية الجنسانية على نطاق واسع في غامبيا، ولا تعترم الحكومة نزع الصفة الجرمية عن ذلك.
 ٣٧- لقد نفذت حكومة غامبيا هذه التوصيات بصورة جزئية. ولكن بفضل إجراءات العدالة الانتقالية، سُستعرض جميع القوانين القمعية والتمييزية وتلغى، مما سيولد بيئة مواتية لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان.
 ٣٨- وإضافة إلى ذلك، أنشئت لجنة وطنية لحقوق الإنسان من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان المكفولة لجميع الأشخاص بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان في غامبيا. وتشمل ولاية الحماية المخولة لهذه اللجنة سلطة رصد أي انتهاكات لحقوق الإنسان ترتكبها الدولة والجهات الأخرى في غامبيا، وسلطة تلقي الشكاوى بشأنها والتحقيق فيها.

التوصيتان

٦٦-١٠٩ و ٩٦-١٠٩

حالة التنفيذ

- ٣٩- اتخذت غامبيا تدابير عديدة لتحسين مركز المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد. فأنشئت منذ عام ١٩٨٠ إدارة حكومية متخصصة سميت المكتب المعني بشؤون المرأة وأوكلت إليها مسؤولية إسداء المشورة إلى الحكومة بشأن رفاه النساء والفتيات. وأنشئت منذ بداية عام ٢٠١٩ وزارة جديدة للمرأة والطفل والرعاية الاجتماعية.
 ٤٠- وتنص أيضاً المادة ٢٨ من الدستور على حق المرأة في أن تعامل على قدم المساواة مع الرجل، بما يشمل تكافؤ الفرص في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتحظر أيضاً المادة ٣٣ من الدستور التمييز أيّاً كان أساسه بما في ذلك نوع الجنس.
 ٤١- ويتضمن قانون المرأة لعام ٢٠١٠، المعدّ خصيصاً للنهوض بحقوق المرأة ورفاهها، أحكاماً بارزة بشأن الحق في الكرامة وفي الاحتكام إلى القضاء وفي المساواة في الحماية أمام القانون، والحق في الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، والحق في حرية التعبير، وعدم التعرض للعنف، وحظر التمييز، والحق في الصحة وخدمات الرعاية الصحية، وحقوق المرأة في المجتمعات الريفية، والحق في الزواج، والحماية الخاصة الواجب توفيرها للمسنات والنساء ذوات الإعاقة والنساء اللواتي يعشن أوضاعاً صعبة.

٤٢- وإضافة إلى التدابير الدستورية والتشريعية المتخذة، اعتمدت غامبيا السياسة الوطنية للنهوض بشؤون المرأة الغامبية للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ التي تركز على نوع الجنس بوصفه مفهوماً من مفاهيم التنمية وعلى مشاركة النساء والرجال بصورة متساوية ومنصفة في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في غامبيا. وعلاوة على ذلك، يتمثل أحد المبادئ التوجيهية للسياسة في اتخاذ إجراءات إيجابية للتصدي للمظاهر التاريخية والتقليدية للتمييز الممارس في حق النساء والفتيات في الدوائر السياسية والتعليمية والاقتصادية والدوائر الاجتماعية الأخرى.

٤٣- وإضافة إلى ذلك، تستفيد المرأة الغامبية من برامج للتوعية وإذكاء الوعي يجريها أصحاب المصلحة المعنيون بمن فيهم وزارة المرأة والطفل والرعاية الاجتماعية المنشأة حديثاً، ووزارة العدل، ووزارة الصحة، ومنظمات المجتمع المدني التي تشمل رابطة المحاميات، ومنظمة التفكير في شؤون الشباب، وشبكة مكافحة العنف القائم على نوع الجنس، وشبكة بناء السلام في غرب أفريقيا، ولجنة غامبيا للتصدي للممارسات التقليدية، ومنتدى إحصائيات التربية الأفريقيات، وغيرها.

٤٤- وتستهدف أنشطة التوعية هذه التي تنصب في كل أنحاء البلد على الإطار التشريعي الدولي والوطني (الدستور، وقانون المرأة، وقانون الطفل، وقانون مكافحة العنف المنزلي، وقانون مكافحة العنف الجنسي، وقانون مكافحة جرائم السياحة، وقانون محاكم المحافظات، وغيرها) المجموعات النسائية والشباب وأعضاء محاكم المحافظات والمكلفين بإنفاذ القوانين والطلاب وأعضاء المجالس من النساء.

٤٥- ولم تضع الحكومة حتى الآن حداً أدنى قانونياً للأجور. ولكن بدأت الوزارة المسؤولة عن مسألة التوظيف، بالتعاون مع غرفة التجارة في غامبيا، ببذل الجهود لترح حد أدنى للأجور.

التوصيتان

١٠٩-٥٤ و ١٠٩-٥٧

حالة التنفيذ

٤٦- يجري حالياً استعراض القانون الجنائي استعراضاً شاملاً وتُتوقع عند الانتهاء من ذلك أن تكون جميع الأحكام التمييزية قد ألغيت.

٤٧- فضلاً عن ذلك، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تموز/يوليه ٢٠١٩ دعماً إلى الحكومة بشأن استعراض جميع القوانين التي تنطوي على تمييز بين الجنسين في غامبيا بغية تعديلها.

التوصيات

١٠٩-٥٨ و ١٠٩-٦٠ و ١٠٩-٦١ و ١٠٩-٦٣ و ١٠٩-٦٤ و ١٠٩-١٤٦ و ١٠٩-٥٩ و ١٠٩-٦٢

حالة التنفيذ

٤٨- يجري حالياً استعراض قانون الإعلام والتواصل والقانون الجنائي بالكامل.

٤٩- وفي عام ٢٠١٧، وقّعت وزارة العدل ووزارة البنية الأساسية للإعلام والتواصل على مذكرة تفاهم ثلاثية تنص مادتها ١٩ على استعراض جميع القوانين الإعلامية لمواءمتها مع أفضل

الممارسات الدولية. وفي عام ٢٠١٨، أتمت لجنة استعراض قانون الإعلام المنشأة بموجب مذكرة التفاهم هذه استعراض جميع القوانين الإعلامية، وقدمت تقريرها للنظر في توصياتها. ووضعت بعد ذلك مشروع قانون حرية الاطلاع على المعلومات، وسيجري أيضاً استعراض قانون الإعلام والتواصل لغرض تعديله.

التوصيات

١٠٩-٦٥ و ١٠٩-١٣٧ و ١٠٩-١٣٨ و ١٠٩-١٣٩

حالة التنفيذ

٥٠- عدلت حكومة غامبيا في عام ٢٠١٦ قانون الطفل لعام ٢٠٠٥ لتجريم زواج الأطفال وخطبتهم^(١).

٥١- ومنذ سنّ هذا القانون، شاركت الحكومة والمجتمع المدني في بعثات توعية في كل أنحاء البلد للترويج للقانون بين عامة الناس وأمام المكلفين بإنفاذ القوانين. ورغم إدراك الدولة للتحدي الذي يشكله إنفاذ القانون بسبب الطبيعة المتجذرة لهذه الممارسة، ستستمر في تنظيم الدورات التدريبية للمكلفين بإنفاذ القوانين وفي إجراء أنشطة التوعية عن طريق وسائل الإعلام وعلى المستوى الشعبي بغية التشجيع على الإبلاغ عن هذه الحالات إلى الشرطة.

التوصيات

١٠٩-٤٣ و ١٠٩-٤٤ و ١٠٩-٤٥ و ١٠٩-٤٦ و ١٠٩-٤٧ و ١٠٩-١١٣ و ١٠٩-١١٨ و ١٠٩-١١٩ و ١٠٩-١١٤ و ١٠٩-١١٥ و ١٠٩-١١٦ و ١٠٩-١١٧ و ١٠٩-١١٩ و ١٠٩-١٢٠

حالة التنفيذ

٥٢- في عام ٢٠١٥، أدى تعديل قانون المرأة لعام ٢٠١٠ إلى تجريم ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية بجميع أشكالها. ويسعى القانون أيضاً إلى تفعيل الحماية التي يوفرها الدستور للنساء والأطفال للحوول دون تعرضهم لممارسات تضر بصحتهم ورفاههم.

٥٣- ومنذ سنّ هذا القانون، أجري عدد من البرامج الرامية إلى بناء قدرات المسؤولين القضائيين، والمكلفين بإنفاذ القوانين، والعاملين في مجال الصحة، والجمهور العام من أجل فهم القانون بشكل أفضل.

التوصية

١٠٩-٤٨

حالة التنفيذ

٥٤- سنت الدولة في عام ٢٠١٣ قانون مكافحة العنف المنزلي الذي يجرّم العنف المنزلي بجميع أشكاله وهي: العنف الجنسي والبدني والنفسي والاقتصادي. وينص القانون أيضاً على استحداث صندوق دعم مخصص للعنف المنزلي هدفه مساندة ضحايا العنف المنزلي،

ويجري حالياً الانتهاء من إنشائه. ومن بين أهداف صندوق الدعم هذا ضمان توفير الدعم المادي الأساسي إلى ضحايا العنف المنزلي، وتدريب الضحايا والأسر، وتوفير الرعاية والدعم إلى ضحايا العنف المنزلي، وبناء المآوي لضحايا العنف المنزلي في جميع مناطق البلد.

التوصيتان

٦٧-١٠٩ و ٦٨-١٠٩

حالة التنفيذ

- ٥٥ - هناك مشروع قانون بشأن الإعاقة يرمي إلى توفير الحماية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ٥٦ - وأعدت الحكومة استراتيجية للدفاع عن ذوي الإعاقة من أجل مراعاة مصالح الأشخاص ذوي الإعاقة في برنامج التنمية المعد للبلد.
- ٥٧ - وإضافة إلى ذلك، خصصت إدارة الرعاية الاجتماعية آلية لتناول بعض الشواغل المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، بالتعاون مع اتحاد المعوقين في غامبيا - خدمات توظيف ذوي الإعاقة. ووضعت استراتيجية للدفاع عن ذوي الإعاقة، وشاركت في حملات إعلامية لإذكاء الوعي (برامج على الإذاعات المحلية، وبرامج حوارية تلفزيونية، ومقالات في الصحف). وأصدرت أيضاً فيلماً وثائقياً عن الأشخاص ذوي الإعاقة، في ظل مشروع إنتاجي نشط يهدف إلى الدفاع عن هؤلاء الأشخاص. ويُستخدم الأشخاص ذوو الإعاقة في القطاعين العام والخاص. وعملت الحكومة أيضاً، عن طريق إدارة الرعاية الاجتماعية، على إجراء دورات تدريبية بشأن الإعاقة والمساواة، وتوجهت هذه الدورات إلى ١٢ مؤسسة تدريبية وبعض أرباب العمل.
- ٥٨ - ونُظمت أنشطة تواصل مع ذوي الإعاقة شملت أطفالاً ذوي إعاقة في البلد بأسره بمناسبة صدور تقرير حالة الأطفال في العالم لعام ٢٠١٣ بالتعاون مع اليونيسيف، مما أتاح الوصول إلى ٣٦٥ طفلاً في جميع أرجاء البلد.
- ٥٩ - وما فتئت الحكومة تعمل على إقامة شبكة تضم الآن نحو ١٣ مؤسسة شريكة لتشجيعها على مراعاة قضايا الإعاقة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في برامجها وأنشطتها. وشمل ذلك أيضاً تقديم المعينات التقنية والأجهزة والمشورة والعلاج النفسي الاجتماعي الأساسي وإجراء زيارات منزلية.
- ٦٠ - ويزداد عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يتلقون العلاج النفسي الاجتماعي الأساسي. وبلغ عدد المستفيدين الجدد من خدمات إدارة الرعاية الاجتماعية ٤٥٠ شخصاً، إضافة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين الذي سبق تسجيلهم والبالغ عددهم ٦٨٦ ٥ شخصاً.
- وفرت إدارة الرعاية الاجتماعية الوسائل والأجهزة المعينة على الحركة إلى ٤٥٠ شخصاً من ذوي الإعاقة (أطراف اصطناعية، وأحذية، وعصي للمشي).
 - أنشأت الحكومة لجنة توجيهية لإدارة برامج تربوية متكاملة هدفها إدماج الأطفال ذوي الإعاقة البصرية في جميع المناطق، وللإشراف على هذه البرامج، واللجنة مستمرة في عملها.

- هناك أيضاً برنامج مشترك للدفاع عن ذوي الإعاقة أعده أصحاب مصلحة رئيسيون لتوفير التعليم الشامل للأطفال ذوي الإعاقة، وآخر بشأن برامج النماء في مرحلة الطفولة المبكرة.
- تدرج الخطط الاستراتيجية المتعلقة بالإعاقة في برنامج التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

زاي- المؤسسات والسياسات

التوصيات

- ٧٥-١٠٩ و ٦٩-١٠٩ و ٧٠-١٠٩ و ٧١-١٠٩ و ٧٢-١٠٩ و ٧٣-١٠٩ و ٧٤-١٠٩ و ٧٥-١٠٩ و ٧٦-١٠٩ و ٧٧-١٠٩ و ٧٨-١٠٩ و ٧٩-١٠٩ و ٨٥-١٠٩ و ٨٧-١٠٩

حالة التنفيذ

٦١- سنت الجمعية الوطنية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قانوناً بشأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان امتثالاً لمبادئ باريس. وعُيّن منذ ذلك الحين أعضاء اللجنة، وباتت أمانة اللجنة تعمل الآن بأداء كامل. وتعهّدت الحكومة الحالية بإحقاق كامل حقوق الإنسان الأساسية المكفولة لجميع السكان في غامبيا. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقوم الحكومة بإصلاحات دستورية وقانونية رئيسية لمواءمة قوانيننا مع التزاماتنا الدولية.

التوصيات

- ١٢٩-١٠٩ و ١٢٨-١٠٩ و ١٣٠-١٠٩ و ١٣١-١٠٩ و ١٣٦-١٠٩ و ١٣٢-١٠٩

حالة التنفيذ

٦٢- كان الإطار القانوني القائم سابقاً ينص صراحة على استقلال الجهاز القضائي، ولكن وقعت في الممارسة حالات أُبلغ فيها عن تدخل الفرع التنفيذي للحكومة قبل عام ٢٠١٧. ولم يحظ المسؤولون القضائيون بالأمن الوظيفي بحيث كان يمكن صرفهم دون الالتزام بالإجراءات الواجبة. ومشروع قانون القضاة قيد الاستعراض حالياً لضمان مواءمته مع أفضل الممارسات.

٦٣- ولكن خضع الجهاز القضائي في غامبيا منذ عام ٢٠١٧ لعدة إصلاحات بنيوية وإدارية من أجل إقامة العدل بشكل أفضل. وبدأ ذلك بتعيين عدة قضاة غامبيين. فمنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ حتى يومنا هذا، ازدادت كثيراً قدرات الجهاز القضائي مع تعيين ١٢ قاضياً في المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف ومحكمة النقض. والأهم في ذلك أن تعيين ٥ قضاة في محكمة النقض أتاح تشغيل المحكمة بعد توقفها لمدة ثلاث سنوات بسبب عدم اكتمال النصاب.

٦٤- واتخذ رئيس القضاة عدة تدابير لضمان استقلال القضاء ونزاهته، ومن بينها ما يلي:

(أ) إعادة تشكيل لجنة الخدمات القضائية، وإعطاؤها مجدداً سلطاتها الدستورية المتعلقة بتعيين المسؤولين القضائيين وإخضاعهم لرقابة تأديبية وصرفهم؛

(ب) تعيين المسؤولين القضائيين بمنحهم معاشاً عوضاً عن تعيينهم بعقود كما جرت العادة سابقاً؛

- (ج) ممارسة حرية توزيع موارد الميزانية؛
- (د) إلغاء نظام القضاة المتعاقدين؛
- (هـ) تعزيز الحوافز والأحكام والشروط المرتبطة بعمل المسؤولين القضائيين لجذب مزيد من الخبراء القانونيين الغامبيين إلى داخل الهيئات القضائية؛
- (و) إنشاء وحدة تواصل من شأنها إتاحة الوصول إلى المعلومات والتوعية بالجهاز القضائي وبما يمكن أن يوفره للجمهور؛
- (ز) إنشاء محاكم إضافية في المناطق، من قبيل محكمة الطفل في بريكاما وباسي؛
- (ح) إنشاء ثلاث محاكم شرعية جديدة لزيادة إمكانية اللجوء إلى هذه المحاكم والتخفيف من تراكم القضايا.

التوصيتان

١٠٩-٨٦ و ١٠٩-٨٠

حالة التنفيذ

٦٥- تنص المادة ٣٣ من دستور غامبيا على تساوي الجميع أمام القانون وبمقتضاه، في كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي جميع الجوانب الأخرى، وعلى تساوي الجميع في الحماية أمام القانون. واتخذت الحكومة عدة تدابير لتعزيز عدم التمييز ومعاملة الجميع بالتساوي بما يشمل الأشخاص الضعفاء ومن بينهم الأشخاص ذوو الإعاقة والنساء والأطفال.

٦٦- واعتمدت غامبيا السياسة الوطنية للنهوض بشؤون المرأة الغامبية للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ التي تركز على نوع الجنس بوصفه مفهوماً من مفاهيم التنمية وعلى مشاركة النساء والرجال بصورة متساوية ومنصفة في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في غامبيا. وعلاوة على ذلك، يتمثل أحد المبادئ التوجيهية للسياسة في اتخاذ إجراءات إيجابية للتصدي للمظاهر التاريخية والتقليدية للتمييز الممارس في حق النساء والفتيات في الدوائر السياسية والتعليمية والاقتصادية والدوائر الاجتماعية الأخرى.

التوصيتان

١٠٩-١٥١ و ١٠٩-١٥٣

حالة التنفيذ

٦٧- بدأت حكومة غامبيا مؤخراً بتعزيز التخطيط في كل أنحاء البلد. فوظف أخصائيو في مجال وضع خطط التنمية لجميع القطاعات، وأجريت برامج تدريبية بشأن التخطيط للمشاريع والإدارة القائمة على النتائج هدفها تعزيز قدرة واضعي خطط التنمية على تنفيذ برامج التنمية الوطنية بفعالية. وعليه، وُضعت خطط للتنمية الإقليمية في ٦ مناطق. ويجري العمل حالياً على تعميم نظام الإدارة المالية المتكاملة في جميع المناطق.

٦٨- وتم الانتهاء من تنفيذ برنامج تسريع وتيرة النمو وإيجاد فرص العمل في عام ٢٠١٦. وكشف استعراض البرنامج بعد انتهائه تحديات كبرى بما فيها النقص في الموارد اللازمة لتنفيذ

الخطة تنفيذاً كاملاً، وضعف نظام الرصد والتقييم والقدرة على الرصد والتقييم، وعدم اتساق البرامج/المشروعات مع الميزانية الوطنية. واستُرشد بالاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن الاستعراض لإعداد خطة التنمية الوطنية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وحددت هذه الخطة العمليات الواجب إجراؤها للقضاء على الفقر المدقع والجوع. وحظيت باعتراف واضعي السياسات والشركاء الإنمائيين على نطاق واسع.

التوصية

١٠٩-١٤٩

حالة التنفيذ

٦٩- أجريت منذ تغيير الحكومة إصلاحات عديدة للسياسات من أجل النهوض باقتصاد البلد. وترمي هذه الإصلاحات إلى تحسين الإدارة الضريبية، مما أدى إلى تخفيض الاقتراض الداخلي وخفض معدلات الفائدة وإتاحة المزيد من الموارد للقطاع الخاص.

٧٠- واتُّخذت أيضاً مبادرات عدة لزيادة فرص العمل، وبشكل عام، تحسين مستوى معيشة سكان البلد. ومن بين هذه المبادرات مشروع تمكين الشباب؛ ومشروع تحقيق النجاح في غامبيا؛ ومشروع الأطفال على درب الترحال؛ ومبادرة "النساء المتاجرات". وتهدف جميع هذه المشاريع إلى تحسين التنمية الاقتصادية من خلال التشجيع على توفير فرص العمل والأجور المغرية، لا سيما للنساء والأطفال والشباب. وتسعى هذه المبادرات إلى ضبط الهجرة غير القانونية أيضاً.

٧١- واستهلت الحكومة في عام ٢٠١٧، بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، مشروع تمكين الشباب في غامبيا الذي يسعى إلى التصدي للأسباب الاقتصادية الجذرية للهجرة غير القانونية من خلال دعم عمالة الشباب وممارستهم للأعمال الحرة. ويتبع المشروع نهجاً يعتمد على وضع السوق لتحسين مهارات المهاجرين المحتملين والعائدين وفرص توظيفهم بحسب الطلب في سوق العمل، ويوجد في الوقت نفسه فرص العمل على مستوى سلاسل القيمة في غامبيا.

التوصيتان

١٠٩-١٥٤ و ١٠٩-١٥٥

حالة التنفيذ

٧٢- أنشأت الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ وزارة المرأة والطفل والرعاية الاجتماعية. وأقيمت أمانة للحماية الاجتماعية، وأعدت سياسة وطنية للحماية الاجتماعية (٢٠١٥-٢٠٢٥). وبدأ أيضاً العمل على وضع قانون بشأن الميزانية المخصصة للمسائل الجنسانية. وسيُستهل قريباً العمل بالسجل الاجتماعي الوطني لغامبيا، وسيساعد ذلك في تحديد مواقع وهوية الأشخاص والفئات الضعيفة في كل أنحاء البلد تمهيداً لإعداد خطة دعم للحماية الاجتماعية.

٧٣- وتُتخذ مجموعة واسعة من التدابير، في إطار سياسات الحماية الاجتماعية، من أجل معالجة الطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر والتصدي للمخاطر ومظاهر الضعف التي يعاني منها السكان. وتدعو السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية إلى وضع نظام للحماية الاجتماعية

يتألف من أربعة مكونات هي: مكونات الحماية والوقاية والترويج والتحول، مع تصنيف تدابير الحماية الاجتماعية بشكل عام في هذه المكونات الأربعة.

عملية إعداد السياسة

٧٤- سبق أن اتُفق في إطار العملية التمهيدية على اعتبار الفئات السكانية التالية من بين المستفيدين المحتملين من برامج الحماية الاجتماعية في غامبيا:

- الأفراد والأسر الذين يعانون من الفقر المدقع؛
- الأطفال الضعفاء؛
- المسنون؛
- الأشخاص ذوو الإعاقة؛
- المصابون بأمراض مزمنة؛
- الأفراد والأسر المتأثرون بفيروس نقص المناعة البشرية؛
- النساء والشباب الضعفاء؛
- اللاجئين والمهاجرون؛
- نزلاء السجون وأسراهم.

المستويات الحالية للإنفاق على الحماية الاجتماعية

٧٥- أظهرت البحوث أن الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية وعلى القطاع الاجتماعي بوجه عام لا يسهل تحديده لأن تمويل الحماية الاجتماعية لا يتركز في اعتماد واحد من اعتمادات الميزانية. فهو مرصود في اعتمادات ميزانيات الوكالات المنفذة. وبالتالي، يُرجح أن تعكس هذه الأرقام مبالغ ضئيلة جداً لأن وثيقة الميزانية تتضمن على الأرجح عناصر من الحماية الاجتماعية تعذر تحديدها^(٢).

جدول الحسابات	النشاط	القيمة النقدية
٢١٢	اشتراكات التأمين الاجتماعي	٤ ٦٩٧ ٠٠٠
٢٧١	مستحقات الضمان الاجتماعي	١ ٠٠ ٣٤٣ ٠٠٠
٢٨٢١٠٢	المنح الدراسية المتاحة	٣٢ ١٠٠ ٠٠٠
٢٨٢	غيرها	١٣ ٥٠٠ ٠٠٠
٢٣٢١٤٢	الآبار وحفر المياه	٤٦ ٥٣٧ ٠٠٠
	برنامج التغذية المدرسية (٢٠١٥)	١١ ٠٠٠ ٠٠٠
١٦٠٥	خدمات التنمية المجتمعية	١٤ ٨٤٣ ٠٠٠
٢٢٢١٣	تعزيز فرص العمل	٥٠٠ ٠٠٠
٢٧٠٣	مراكز المهارات	١ ٤٦٦ ٠٠٠
٢١٤٣	مديرية الرعاية الاجتماعية	٤ ٧٣٨ ٠٠٠
المجموع		٢٢٩٧٢٤ ٠٠٠

المستفيدون من برامج الحماية الاجتماعية

٧٦- يعرض الجدول التالي الفئات السكانية التي تستفيد من البرامج الحالية الخاصة بالقطاع الاجتماعي.

الفئة	الرعاية الصحية الأساسية	الرعاية الصحية الإضافية	إجازة الأمومة	الإجازات المرضية المدفوعة الأجر	التعليم المدرسي	المساعدة التربوية	الإصابة أثناء العمل
الأشخاص العاملون	نعم	البعض	نعم	نعم	نعم	العديد من	نعم
القطاع غير النظامي	نعم	لا	لا	لا	نعم	العديد من	لا
العاطلون عن العمل	نعم	لا	لا	لا	نعم	العديد من	لا
ذوو الإعاقة	نعم	لا	لا	لا	نعم	ربما	لا
المتأثرون بفيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز	نعم	البعض	لا	لا	نعم	ربما	لا
الأفراد والأسر الذين يعيشون في فقر مدقع	نعم	لا	لا	لا	نعم	ربما	لا
الأطفال الضعفاء	نعم	لا	لا	لا	نعم	ربما	لا
المسنون	نعم	لا	لا	لا	نعم	لا ينطبق	لا
المصابون بأمراض مزمنة	نعم	البعض	لا	لا	نعم	لا يرجح	لا
النساء والشباب الضعفاء	نعم	البعض	لا	لا	نعم	ربما	لا
اللاجئون والمهاجرون	ربما	ربما	لا	لا	ربما	ربما	لا
نزلاء السجون وأسرههم	نعم	البعض	لا	لا	نعم	على الأرجح	لا

التوصيات

١٥٧-١٠٩ و ١٥٩-١٠٩

حالة التنفيذ

٧٧- يجري حالياً تنفيذ إطار السياسة الوطنية الصحية للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠.

٧٨- وتسعى السياسة إلى "تعزيز الإنصاف (الجنساني والإقليمي) فيما يخص الانتفاع بالخدمات الصحية الجيدة وإمكانية تحمل نفقاتها، والحفاظ على الأخلاقيات والمعايير، وتعزيز إصلاح النظام الصحي، وتحسين الاحتفاظ بالموظفين ورضا الزبائن". ومن السياسات الأخرى التي يجري تنفيذها حالياً في قطاع الصحة السياسة الوطنية للصحة الإنجابية، والسياسة الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز، والسياسة الوطنية للتغذية، والسياسة الوطنية للسكان وخطة العمل المرتبطة بها.

٧٩- وتوسعت قاعدة الرعاية الصحية من المستوى الأول والثاني بدرجة كبيرة مع ازدياد عمليات التحصين، مما خفّض معدل الوفيات. وما زال العمل على تحسين الوصول الفعلي جارياً مع تحسين المرافق القائمة وبناء مرافق جديدة وتزويدها بأخصائين صحيين مؤهلين. وأدى ذلك إلى زيادة التغطية الجغرافية وتقصير المسافة للوصول إلى أقرب مرفق صحي. وأشار التقرير

المرحلي لعام ٢٠٠٧ بشأن برنامج استراتيجية الحد من الفقر إلى أن أكثر من ٨٥٪ من السكان يعيشون على مسافة ٣ كلم على الأكثر من مرفق صحي أساسي ومن مركز لتوفير المستوى الأول من الرعاية الصحية وإلى أن أكثر من ٩٧٪ من السكان يعيشون على مسافة ٥ كلم على الأكثر منهما. وتصل نسبة التغطية في مجال الرعاية السابقة للولادة على مستوى البلد إلى ٩٦٪ ونسبة الوعي بالصحة الإنجابية وصحة الطفل إلى ٩٦٪^(٣).

٨٠- وما زالت تكلفة خدمات الرعاية الصحية العامة متدنية نسبياً لأن الخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية وصحة الطفل بما فيها تنظيم الأسرة تقدّم مجاناً. وينبغي دفع الحد الأدنى من رسوم الاستعمال وهو ٢٥,٠٠٠ دالاسي (٠,٥ دولار أمريكي) للاستشارات والعلاجات خارج المستشفى في جميع المرافق الصحية العامة. وتعالج حالات النقص في المغذيات الدقيقة، التي تُعدّ أحد الأسباب الرئيسية للإصابة بالأمراض والوفاة، بفضل برنامج لتوفير المكملات الغذائية. وتقدّم مجاناً ناموسيات للأسرة معالجة بمبيدات الحشرات، لا سيما للنساء الحوامل والمرضعات وللأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات والذين يتلقون علاجاً وقائياً بالإسيونازيد.

٨١- وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لجعل الرعاية الصحية والخدمات الصحية مجانية ومتاحة وجيدة النوعية ولتيسير الانتفاع بها، ما زالت محدودية الموارد المالية والبشرية تؤثر على توفير الخدمات الجيدة.

التوصية

١٦٠-١٠٩

حالة التنفيذ

٨٢- هناك ثلاثة وسبعون (٧٣) مرفقاً صحياً في المناطق الإدارية الثمانية (٨) في البلد، ومن بينها أربعة (٤) مستشفيات عامة أنشأتها الحكومة (انظر القائمة المرفقة بالوثيقة).

التوصية

١٦١-١٠٩

حالة التنفيذ

٨٣- تولي حكومة غامبيا أهمية كبرى لاتخاذ الإجراءات التي تتصدى بفعالية للتحديات الصحية التي يواجهها عامة الناس، ولا سيما فيما يتعلق بالمalaria وفيروس نقص المناعة البشرية والسل وغيرها من الأمراض المعدية ذات الصلة.

٨٤- ووفقاً للمسح الديمغرافي والصحي لعام ٢٠١٨، يبلغ معدل الوفيات النفاسية ٥٩٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي. وقد جاء في التقرير نفسه أن معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر للفترة نفسها يبلغ ٥٤ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي.

٨٥- وما زال تنفيذ إطار السياسة الوطنية الصحية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٠ جارياً. وتوسعي السياسة إلى " تعزيز الإنصاف (الجنساني والإقليمي) فيما يخص الانتفاع بالخدمات الصحية الجيدة وإمكانية تحمل نفقاتها، والحفاظ على الأخلاقيات والمعايير، وتعزيز إصلاح النظام

الصحي، وتحسين الاحتفاظ بالموظفين ورضا الزبائن." ومن السياسات الأخرى التي يجري تنفيذها حالياً في قطاع الصحة السياسة الوطنية للصحة الإنجابية (٢٠١٧-٢٠٢٦)، والسياسة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز (٢٠١٤-٢٠٢٠)، والسياسة الوطنية للتغذية (٢٠١٨-٢٠٢٥)، والسياسة الوطنية للسكان وخطة العمل المرتبطة بها (٢٠٠٧-٢٠١٧) (تأخر استعراضهما)).

٨٦- وتوسعت قاعدة الرعاية الصحية من المستوى الأول والثاني بدرجة كبيرة مع ازدياد عمليات التحصين التي أدت إلى خفض معدل الوفيات. وما زال العمل على تحسين الوصول الفعلي جارياً مع تحسين المرافق القائمة وبناء مرافق جديدة وتزويدها بأخصائين صحيين مؤهلين. وأدى ذلك إلى زيادة التغطية الجغرافية وتقصير المسافة للوصول إلى أقرب مرفق صحي.

التوصية

١٠٩-١٦٢

حالة التنفيذ

٨٧- في محاولة للحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز، اعتمدت حكومة غامبيا سياسة وطنية متعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز (٢٠١٤-٢٠٢٠) بعنوان "السياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز"، تلاها وضع خطة استراتيجية وطنية (٢٠١٥-٢٠٢٠) تركز على الوقاية من خلال التعليم. وما زال الهدف الرئيسي من وثيقة السياسة للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ هو نفسه إضافة إلى تمكين جميع الأشخاص المتضررين من الحصول على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم الملزمة بمعايير عالية في ظل بيئة مواتية.

٨٨- وفضلاً عن ذلك، شاركت الحكومة في عدد من حملات التوعية للتشجيع على العفة واستخدام الواقي وللدعوة إلى الإخلاص في العلاقات. وتجري أيضاً حملات توعية للدعوة إلى تغيير السلوك الجنسي وخفض عدد الشركاء الجنسيين.

التوصية

١٠٩-٨٤

حالة التنفيذ

٨٩- جرى في عام ٢٠١٨ استعراض وتقييم السياسة المتعلقة بقضايا الجنسين وتمكين المرأة للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ في منتصف المدة. وصحيح أن استعراض منتصف المدة كان ينبغي أن يجري في عام ٢٠١٥، إلا أن القيود المالية حالت دون ذلك. وأشارت نتائج الاستعراض إلى إدراج مسائل مستجدة قادت، للمرة الأولى، إلى إنشاء وزارة المرأة والطفل والرعاية الاجتماعية وإلى تعزيز استخدام نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالمساائل الجنسانية الذي يقيس التقدم المحرز في تنفيذ السياسة بالاستناد إلى مؤشرات يمكن قياسها. وتجتمع أيضاً لجنة رصد السياسة الجنسانية وتنفيذها، بصورة دورية، لاستعراض عملية التنفيذ على مستوى القطاع وللإبلاغ عن التقدم المحرز والفجوات القائمة والتوصيات في هذا الشأن.

٩٠- ويُتوقع أن تقطع وزارة المرأة والطفل والرعاية الاجتماعية، المنشأة حديثاً، شوطاً كبيراً في معالجة ضعف التنسيق والنقص في القدرات وقلة الموارد المخصصة للآلية الوطنية المعنية بالتهوض بشؤون النساء والفتيات. وأقرت الوزارة ببطء التقدم المسجّل حتى الآن في تنفيذ السياسة المتعلقة بقضايا الجنسين وتمكين المرأة للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠.

التوصية

١٠٩-٨١

حالة التنفيذ

٩١- اتخذت غامبيا خطوات هامة لتعزيز تمكين المرأة من خلال عدة قوانين تشريعية وسياسات وبرامج، وجهود حثيثة لضمان المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي. ورغم ذلك، ما زال مستوى رفاه المرأة الغامبية أدنى بكثير من مستوى رفاه الرجل. وبالتالي، فإن الحكومة مصممة على تعزيز الإنصاف والمساواة بين الجنسين وعلى تمكين النساء والفتيات لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة. وستعزز الحكومة، في إطار خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية، وتنمية قدرات صاحبات الأعمال الحرة، وإنشاء صندوق لتحسين وصول المرأة إلى الموارد المالية. وإضافة إلى ذلك، ستجرى إصلاحات تشريعية وحملات توعية لتعزيز التمثيل والمشاركة في عملية صنع القرار، وبرامج قائمة على نوع الجنس للتخفيف من أعمال العنف. وأخيراً وليس آخراً، تُبذل جهود حاسمة للتخلص من الممارسات التقليدية المضرة، مثل تشويه الأعضاء التناسلية الانثوية والزواج القسري المبكر، من خلال التنفيذ الفعال للقوانين المناهضة لهذه الممارسات التقليدية المضرة.

التوصية

١٠٩-١٢١

حالة التنفيذ

٩٢- لا يوجد أي حكم صريح يحظر التحرش الجنسي بموجب قانون مكافحة الجرائم الجنسية لعام ٢٠١٣. إلا أن المادة ٦(١) من قانون المرأة توفر الحماية فيما يخص الأضرار البدنية والجنسية والنفسية ومعاناة المرأة. وإضافة إلى ذلك، تحمي المادة ٢٦(ج) النساء، ولا سيما الفتيات، من جميع أشكال الإساءة بما فيها التحرش الجنسي في المدارس وسائر المؤسسات التربوية، وتفرض عقوبات على مرتكبي هذه الممارسات.

٩٣- وعلى النحو المشار إليه سابقاً، تشنّ الحكومة ومنظمات المجتمع المدني حملات توعية للقضاء على جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني. وعلاوة على ذلك، أنشأت وزارة العدل، إدراكاً منها لضرورة الفصل بسرعة في قضايا العنف الجنسي والجنساني، وحدة معنية بالعنف الجنسي والجنساني تتألف من ضباط في الشرطة وموظفين عاملين في مجال الرعاية الاجتماعية ومدّعين عامين.

٩٤- وفضلاً عن ذلك، يسعى "المركز الجامع للخدمات"، الذي استحدثته شبكة مكافحة العنف الجنساني، إلى ضمان توفير الرعاية العاجلة والمناسبة لضحايا العنف الجنسي والجنساني

فور التبليغ عن قضية ما. ويجيل أيضاً هذه القضايا إلى المعنيين لإجراء التحقيقات ومقاضاة الجناة حسب الأصول وجمع البيانات اللازمة لإثبات وقوع العنف الجنسي والجنساني.

التوصية

٨٢-١٠٩

حالة التنفيذ

٩٥- اعتمدت خطة العمل المرتبطة بقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٣٢٥ في عام ٢٠١٢، ولكن لم يحدّد حتى الآن أي جدول زمني بشأنها. وكذلك، أوكلت إلى إحدى اللجان مهمة تنفيذ خطة العمل ورصد عملية التنفيذ. ولكن تقوم حالياً وزارة المرأة والطفل والرعاية الاجتماعية باستعراض خطة العمل لتحديثها.

التوصيات

١٢٤-١٠٩ و ١٢٣-١٠٩ و ١٢٢-١٠٩

حالة التنفيذ

٩٦- يتعذر الكشف عن عدد الشكاوى التي قدمها ضحايا العنف المنزلي في غامبيا منذ سن قانون مكافحة العنف المنزلي في عام ٢٠١٣ إذ لم يجر بعد جمع البيانات ذات الصلة.

٩٧- ووفقاً للمسح الديمغرافي والصحي لعام ٢٠١٣، تعرّض ٤,٦٪ من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و ٥٩ سنة لعنف جنسي في الأشهر الاثني عشر التي سبقت التقرير.

٩٨- وتُظهر البيانات التي جمعتها شبكة مكافحة العنف الجنساني معدل العنف القائم على نوع الجنس في البلد على النحو التالي.

٩٩- انظر الجدول أدناه:

السنة	البيانات المسجلة
٢٠١٤ (كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر)	٣٨٢
٢٠١٥ (كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر)	٣٦٦
٢٠١٦ (كانون الثاني/يناير - أيلول/سبتمبر)	٤٠٣
٢٠١٧ (كانون الثاني/يناير - أيلول/سبتمبر)	٣٣٤
٢٠١٨ (كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر)	٤٦٦
المجموع	١ ٩٥١

المصدر: شبكة مكافحة العنف الجنساني

- (أ) ٢٠١٤ ٩٢ حالة عنف جنسي؛
 (ب) ٢٠١٥ ٢٠٣ حالات عنف جنسي؛
 (ج) ٢٠١٦ ١٥٣ حالة عنف جنسي؛
 (د) ٢٠١٧ ١٣٨ حالة عنف جنسي؛

- (هـ) ٣٠١ ٢٠١٨ حالة عنف جنسي؛
 (و) وصول مجموع حالات العنف الجنسي المبلغ عنها إلى ٨٨٧ حالة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨؛
 (ز) ٨٩ ٢٠١٨ حالة عنف اقتصادي مبلغاً عنها؛
 (ح) ٣٣ ٢٠١٨ حالة عنف نفسي مبلغاً عنها؛
 (ط) ٤٢ ٢٠١٨ حالة عنف بدني مبلغاً عنها.

١٠٠- وينص قانون مكافحة العنف المنزلي على تقديم التعويضات إلى ضحايا العنف المنزلي ولكن لم يدخل بعد حيز النفاذ.

١٠١- ولم تصدر حتى الآن أي أوامر بالتقييد المؤقت.

١٠٢- ويُعد حالياً مأوى المسنين والأطفال في باكوبي المكان الوحيد المتاح لتوفير المأوى لضحايا أعمال العنف الممارسة في هذا الشكل. ولكن ينص قانون مكافحة العنف المنزلي على إصدار أوامر بحماية ضحايا العنف المنزلي تسمح لهم بالبقاء في مكان إقامتهم دون الجاني.

١٠٣- وتُحذر الإشارة إلى أن تنفيذ قانون مكافحة العنف المنزلي وقانون مكافحة الجرائم الجنسية يمثل بوجه خاص تحدياً لوكالات إنفاذ القوانين. فنظراً إلى الممارسات الثقافية الراسخة في بعض المجتمعات المحلية، لا يتم في غالبية الأحيان التبليغ عن هذه الحالات. وحتى عند التبليغ عن هذه الحالات، يُعتبر مقاضاة الجناة في هذه القضايا مليئاً بالتحديات نظراً إلى تقاعس بعض الأسر عن الخضوع لإجراءات المحكمة بسبب الضغوط العائلية والمجتمعية. ومع ذلك، اتخذت الحكومة والمنظمات غير الحكومية عدداً من مبادرات التوعية وإذكاء الوعي. وأجرت وزارة العدل في كل أنحاء البلد وبالتعاون مع اليونيسيف سلسلة من الدورات التدريبية للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين بشأن التعامل مع الإناث ضحايا العنف المنزلي بموجب قانون مكافحة العنف المنزلي لعام ٢٠١٣ وقانون مكافحة الجرائم الجنسية لعام ٢٠١٣.

١٠٤- وإضافة إلى ذلك، يرمي إنشاء وحدة معنية بالعنف الجنسي والجنساني تابعة لوزارة العدل إلى تعزيز مكافحة أشكال العنف هذه التي تتعرض لها النساء والفتيات.

التوصيتان

٦٧-١٠٩ و ٦٨-١٠٩

حالة التنفيذ

١٠٥- هناك مشروع قرار بشأن الإعاقة ينتظر موافقة مجلس الوزراء عليه ويسعى في جملة أمور إلى حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومعالجة المسائل المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان إدماجهم في الحياة السياسية والعامية.

١٠٦- وتعمل الحكومة على إقامة الشبكات مع نحو ١٣ مؤسسة شريكة لتشجيعها على مراعاة قضايا الإعاقة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في برامجها وأنشطتها. وتوفّر أيضاً المعينات التقنية والأجهزة، والزيارات المنزلية، والمشورة، والعلاج النفسي الاجتماعي الأساسي.

١٠٧- ويزداد عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يتلقون العلاج النفسي الاجتماعي الأساسي. وهناك ١٣٠ ١ شخصاً جديداً في إدارة الرعاية الاجتماعية إضافة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين أصلاً البالغ عددهم ٦٨٦ ٥:

- وقّرت أيضاً إدارة الرعاية الاجتماعية المعينات التقنية والأجهزة إلى ١٣٠ ١ شخصاً من ذوي الإعاقة.
- أنشأت الحكومة لجنة توجيهية تدير برامج تربية متكاملة هدفها إدماج الأطفال ذوي الإعاقة البصرية في جميع المناطق، وتشرف على هذه البرامج، واللجنة مستمرة في عملها.
- هناك أيضاً برنامج دعوة مشترك أعده أصحاب مصلحة رئيسيون بشأن توفير التعليم الشامل للأطفال ذوي الإعاقة، وآخر بشأن برامج النماء في مرحلة الطفولة المبكرة.
- تراعي السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥ وخطة توفير الحماية الاجتماعية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار برنامج التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

التوصية

١٢٥-١٠٩

حالة التنفيذ

- ١٠٨- يُسمح للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ سنة و١٦ سنة بالقيام خلال النهار بأعمال خفيفة يحددها قانون الطفل لعام ٢٠٠٥ بوصفها أعمالاً "يُفترض ألا تضر بصحة الطفل أو نمائه، ولا تؤثر في مواظبة الطفل على الدراسة أو في قدرته على الاستفادة من العمل المدرسي."
- ١٠٩- وأجرت إدارة الرعاية الاجتماعية سلسلة من أنشطة التواصل والتوعية بشأن الأضرار الناجمة عن عمالة الأطفال. وإلى جانب ذلك، تعمل إدارة الرعاية الاجتماعية على تحديد الأطفال الذين يتم تشغيلهم وعلى إرجاعهم إلى مجتمعاتهم المحلية وإعادة إدماجهم.
- ١١٠- ولكن ما زال إنفاذ القانون يشكل تحدياً نظراً إلى عوامل عدة منها الممارسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفقير. ومع ذلك، تعزز وزارة المرأة والطفل والرعاية الاجتماعية استهلال أنشطة توعية تستهدف الأطفال الفقراء والأطفال غير المصحوبين بذويهم القادمين من المنطقة دون الإقليمية والمتواجدين حول المنطقة التي تتطور فيها السياحة وحول الأسواق ومواقف السيارات حيث يمارسون أعمالاً تجارية بسيطة أو يعملون في نظام النقل. وفي الماضي، كان هؤلاء الأطفال قد اصطحبوا إلى مراكز الاستقبال الفوري لإعطائهم المشورة اللازمة والدعم التربوي. ولكن لم يعد الأمر كذلك. ولكن ما زال برنامج تدعيم الأسرة الموجه إلى المحرومين يوفر الدعم إلى الأهل أو الأوصياء لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

حاء- الحق في السلامة البدنية والمعنوية

التوصية

١٤٣-١٠٩

حالة التنفيذ

١١١- لم يبلغ منذ عام ٢٠١٧ عن أي حالة مضايقة وتهريب إزاء المدافعين عن حقوق الإنسان في غامبيا.

طاء- حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

التوصية

١١٠-١٠٩

حالة التنفيذ

١١٢- تأخذ الحكومة الجديدة جميع ادعاءات التعذيب على محمل الجد. وتتخذ الحكومة مجموعة من التدابير التي تتناسب مع ادعاءات التعذيب من قبيل الإجراءات التأديبية والمقاضاة الجنائية:

- أنشئت في عام ٢٠١٨ لجنة وطنية لحقوق الإنسان في غامبيا تمثل تماماً لمبادئ باريس، وتمثل ولايتها بوجه عام في حماية حقوق الإنسان في غامبيا بما في ذلك عدم التعرض للتعذيب ولسوء المعاملة في أماكن الاحتجاز.
- من أجل تناول انتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت في الماضي، كلفت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والتعويض بمهمة تلقي الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، بما فيها التعذيب وسوء المعاملة، والتحقيق فيها، واقتراح الإجراءات المناسبة بشأنها.

١١٣- وإثر التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب، تُراجع الوحدات التدريبية الموجهة إلى المرافق الأمنية من أجل تضمينها الإجراءات الواجب اتباعها لتوثيق حالات التعذيب. وفي إطار هذه العملية، أجرت الحكومة الدورة التدريبية الأولى الموجهة إلى المكلفين بإنفاذ القوانين والمدعين العامين بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب، بالتعاون مع مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

١١٤- وإضافة إلى ذلك، وفيما نعيد النظر في قوانيننا الجنائية لتجريم التعذيب وإدماج أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب في تشريعاتنا المحلية، سننشأ آليات لمنع وقوع أعمال التعذيب.

ياء- ظروف الاحتجاز

التوصيتان

١١٢-١٠٩ و ١١١-١٠٩

حالة التنفيذ

- قانون السجون، والقانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية قيد المراجعة من أجل مواءمتها مع أفضل الممارسات.
 - وُضعت خطة لنقل السجن المركزي "مايل ٢" من موقعه الحالي إلى جامبور، في محافظة جنوب كومبو، بمنطقة الساحل الغربي من غامبيا.
 - أنشئ مركز تدريبي لبناء المهارات في سجن "مايل ٢" حيث تعطي دروس في مجال التركيبات الكهربائية والخياطة وتكنولوجيا المعلومات وحياسة السجاد.
 - سجنا "مايل ٢" وجانجانبوريه مزودان بمكتبة للسجناء.
 - هناك مرافق للترفيه مثل أماكن للعب الكرة الطائرة وكرة القدم متاحة للسجناء في سجن "مايل ٢" وجانجانبوريه، بما يتيح للسجناء ممارسة الأنشطة الترفيهية.
 - أنشئت لجنة لزيارة السجن تعمل تحت إشراف وزارة الداخلية وتقوم في جملة أمور برصد مرافق التغذية والصحة والصرف الصحي في السجن.
 - يحق لجميع السجناء الحصول على ثلاث وجبات في اليوم.
 - هناك نظام لعزل الأشخاص المصابين بأمراض معدية.
 - هناك عيادة وممرضة داخل السجن لمعالجة الأمراض البسيطة للسجناء.
- ١١٥- وعلى الرغم من التدابير المذكورة أعلاه التي ترمي إلى تحسين الظروف، تقرر الحكومة بالحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لمعالجة الظروف السائدة في أماكن الاحتجاز بصورة فعالة.

كاف- حظر الرق والاتجار بالبشر

التوصية

١٢٦-١٠٩

حالة التنفيذ

- ١١٦- تعاونت الحكومة، عن طريق الوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، مع منظمات دولية مثل المنظمة الدولية للهجرة، للمساعدة على إعادة ضحايا مزعومين للاتجار بالبشر إلى موطنهم من لبنان عن طريق مشروع "PAVE Beirut" الذي وضعته المنظمة الدولية للهجرة.
- ١١٧- وتعاونت الوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص أيضاً مع منظمة العمل الدولية لإجراء سلسلة من الدورات التدريبية الموجهة إلى أصحاب المصلحة، بمن فيهم المكلفون بإنفاذ القوانين، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية غير الحكومية، بشأن العمالة القسرية وعمالة الأطفال والاتجار بالأطفال.
- ١١٨- وإضافة إلى ذلك، أقامت أيضاً الوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، خلال السنة قيد الاستعراض، شراكات مع منظمة العمل الدولية، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، والمنظمة الدولية للهجرة، من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص.

لام- حرية الرأي والتعبير

التوصية

١٤٨-١٠٩

حالة التنفيذ

١١٩- كُلفت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والتعويض بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي، بما فيها وفاة دايدا هيدارا ورئيس القبيلة إبريما مانيه، وأحرزت تقدماً كبيراً في الكشف عن الظروف المحيطة بوفاتهما بفضل الاستماع إلى الشهود.

التوصيات

١٤٥-١٠٩ و ١٣٣-١٠٩ و ١٤٠-١٠٩

حالة التنفيذ

١٢٠- أكدت حكومة غامبيا التزامها بحماية جميع الأشخاص في البلد بمن فيهم الصحفيون. وبالتالي، جرى منذ عام ٢٠١٧ التبليغ عن بضع هجمات معزولة فقط ارتكبتها أفراد ضد صحفيين أو عاملين في مجال الإعلام، وقد رُفعت دعوى بشأن إحداها أمام المحكمة، وتم التوصل إلى تسوية ودية في حادث آخر اعتدى فيه مناصرون لحزب التحالف الوطني لإعادة التوجيه والبناء، الذي كان الحزب الحاكم، على صحفيين من الإذاعة الحكومية.

١٢١- وإثر حادث فارابا بانتانغ، أنشئت لجنة للتحقيق في الخسائر في الأرواح وأسباب الحادث. وقدمت اللجنة تقريرها إلى الحكومة كي تنظر فيه.

التوصيتان

١٤٧-١٠٩ و ١٤٢-١٠٩

حالة التنفيذ

١٢٢- احتلت غامبيا في المؤشر العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠١٩، الذي أعدته منظمة "صحفيون بلا حدود"، المرتبة ٩ في أفريقيا والمرتبة ٩٢ من بين ١٨٠ بلداً في العالم في عام ٢٠١٨، ما يشكل قفزة بمقدار ٣٠ نقطة تؤدي إلى تباين شديد مع مرتبتنا العام الماضي. وهذا يلي حالاتٍ أخرى مماثلة أقر فيها بالتقدم الثابت ولكن التدريجي الذي تحززه غامبيا في مجال حرية التعبير على النحو المبين في المؤشر السنوي لحرية الصحافة لعام ٢٠١٨ حيث احتلّ بلدنا المرتبة ١٢٢ من بين ١٨٠ بلداً مقارنة بالمرتبة ١٤٥ في عام ٢٠١٦ و ١٤٣ في عام ٢٠١٧.

١٢٣- وظهرت خلال السنتين الأخيرتين العديد من المحطات الإذاعية الخاصة، والصحف، والمحطات التلفزيونية الخاصة^(٤)، ومجموعة من البرامج الحوارية السياسية التي يُشجّع فيها الجمهور على الاتصال لإبداء الآراء بشأن السياسات والبرامج الحكومية. وإضافة إلى ذلك، تقوم الحكومة الآن بمجابهة ضريبة التعليم على دور الإعلام، وأيدت بقوة إنشاء المجلس الإعلامي المستقل لغامبيا برعاية اتحاد الصحفيين الغامبي.

التوصية

١٣٥-١٠٩

حالة التنفيذ

١٢٤- كُلفت اللجنة الحالية لتقصي الحقائق والمصالحة والتعويض بالتحقيق في جميع حالات انتهاك حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي، بما فيها اختفاء الحاج سياسي وإبريما جويي، وقد كشفت اللجنة عن ملابسات وفاهما.

ميم- الحق في التعليم

التوصيات

١٦٣-١٠٩ و ١٦٦-١٠٩ و ١٦٧-١٠٩

حالة التنفيذ

١٢٥- إن الحق في التعليم منصوص عليه في المادة ٣٠ من دستور عام ١٩٩٧. وهو يكفل التعليم الأساسي الإلزامي والمجاني لجميع المواطنين الغامبيين. كما تنص المبادئ التوجيهية للسياسة الحكومية على ضمان التعليم الأساسي لجميع المواطنين وتوفير الموارد الكافية لتكون الرسوم الدراسية للتعليم الأساسي مجانية لجميع المواطنين. وإضافة إلى الأحكام الدستورية، ينص قانون الطفل لعام ٢٠٠٥ على الحق في التعليم، وأعد مشروع قانون التعليم الذي ينص على إدارة وتطوير خدمات التعليم في غامبيا. وإضافة إلى ذلك، يُعد ضمان تمتع الأطفال بالحق في التعليم المجاني والإلزامي جزءاً من السياسة الحكومية على النحو المكرس في السياسات التعليمية السابقة وفي السياسة الأخيرة المعدّة للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠. وتركّز السياسة الحكومية أكثر على التعليم الجماهيري من خلال برامج توفير التعليم الأساسي للجميع التي ترمي إلى تحسين مستوى إلمام الغامبيين بالقراءة والكتابة، على عكس التعليم المخصص لنخبة صغيرة من الناس.

١٢٦- ومن أجل تنفيذ التدابير التشريعية والإدارية المعتمدة لتوفير التعليم الأساسي المجاني والإلزامي، وتنفيذ السياسة الحكومية التي تنص على توفير التعليم الجيد المنصف والمتاح بسهولة والشامل للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة، أُجريت عدة هبات وخطط ومشاريع لمساعدة الحكومة على توفير هذا الحق الأساسي.

١٢٧- وكان استهلال برنامج الاعتمادات المخصصة لتحسين وضع المدارس خطوة إيجابية نحو الإقدام فعلاً على توفير التعليم المجاني تدريجياً، الذي ينص عليه الدستور والسياسات التعليمية. ويغطي هذا البرنامج تكاليف القرطاسية والكتب والنزي المدرسي للأطفال في المرحلتين الدنيا والعليا من التعليم الأساسي والمرحلة العليا من التعليم الثانوي. وتترافق أيضاً هذه الاعتمادات مع برنامج المنح المالية الذي يتيح أيضاً توفير الزي المدرسي والقرطاسية للفتيات ولا سيما الفتيات في المناطق الريفية. وإضافة إلى ذلك، يوفر مشروع "اقرأ" الذي يدعمه البنك الدولي عن طريق وزارة التعليم الأساسي والثانوي الكتب المدرسية المجانية للصبيان والفتيات في المدارس.

١٢٨- وللحرص أكثر على إتاحة التعليم للجميع، استُهل أيضاً برنامج التحويلات النقدية المشروطة الذي يوفّر شكلاً آخر من أشكال التعليم المستوفي للمعايير الدنيا للمنهاج الدراسي والموجّه إلى الأطفال والشباب الذين يرتادون المدارس الإسلامية غير التقليدية. وبدأ تطبيق البرنامج في ١٧ مركزاً في كل أنحاء البلد، ويهدف إلى بناء المهارات الوظيفية في مجال القراءة والكتابة والحساب فضلاً عن المهارات الحياتية ومهارات كسب العيش. وتضاف إلى هذه الموارد المالية شتى أنواع المبادرات والحوافز الإقليمية، بما فيها حزم المنح الدراسية الخاصة التي تغطي مجموعة واسعة من التكاليف منها الرسوم والأزياء المدرسية والكتب والأنشطة الإرشادية. وتمكنت وزارة التعليم من بناء الصفوف في كل أنحاء البلد بفضل دعم مختلف الجهات المانحة من أجل تحسين حصول جميع الغامبيين على التعليم الجيد. وساهمت أيضاً الموارد الإضافية التي أتت من مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع ومن الشراكة العالمية من أجل التعليم مساهمة كبيرة في إنشاء صفوف إضافية ووفرت الزخم اللازم لتسريع عملية الانتفاع بالتعليم الأساسي.

التوصيات

١٦٩-١٠٩ و ١٦٥-١٠٩ و ١٦٤-١٠٩

حالة التنفيذ

١٢٩- منذ الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، ومن أجل تعزيز وصون الحق في التعليم للجميع، أنشأت الحكومة المزيد من المدارس التي لا تبعد عن السكان أكثر من كيلومترين من أجل توفير فرص الحصول على التعليم لكل طفل غامبي.

١٣٠- ويعرض الجدول أدناه عدد المدارس بحسب النوع والسنة.

عدد مراكز النماء في مرحلة الطفولة المبكرة

نوع المدرسة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
المرحلة الدنيا من التعليم الأساسي	٧٠٥	٧١٨	٧٥٨	٨١١
المرحلة العليا من التعليم الأساسي	١٣٨	١٥٠	١٦٣	١٨٨
مدارس التعليم الأساسي	٢٢٣	٢٤٠	٢٣٦	٢٥٠
المرحلة العليا من التعليم الثانوي	١٤٥	١٦٠	١٧١	١٨٩
المجموع	١٢١١	١٢٦٨	١٣٢٨	١٤٣٨

١٣١- وازداد أيضاً كثيراً وبشكل ملحوظ عدد الملتحقين بالمدارس في مختلف مراحل التعليم منذ الفترة المشمولة بالتقرير الأخير. ففي المرحلة الدنيا من التعليم الأساسي، ازداد المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدرسة من ١٠٤٪ في عام ٢٠١٦ إلى ١١٢,٧٪ في عام ٢٠١٨. ويشمل هذا المعدل نسب الالتحاق بالمدارس الدينية الإسلامية، التي بات يُعترف بها رسمياً. وفي الفترة نفسها، ازداد إجمالي معدل التحاق الفتيات بالمدرسة من ٨٩,١٪ في عام ٢٠١٠ إلى ١١٦,٥٪ في عام ٢٠١٨، وإجمالي معدل التحاق الصبيان من ٨٧,٥٪ في عام ٢٠١٠ إلى ١٠٨,٩٪ في عام ٢٠١٨.

إجمالي معدل الالتحاق بالمرحلة الدنيا من التعليم الأساسي

المجموع	الإناث	الذكور	
٪١٠١,٢	٪١٠٣,٥	٪٩٩,٠	٢٠١٥
٪١٠٤,٠	٪١٠٦,٧	٪١٠١,٤	٢٠١٦
٪١٠٨,٦	٪١١١,٨	٪١٠٥,٤	٢٠١٧
٪١١٢,٧	٪١١٦,٥	٪١٠٨,٩	٢٠١٨

١٣٢- وزاد إجمالي معدل الالتحاق بالمرحلة العليا من التعليم الأساسي من ٦٦٪ في عام ٢٠٠٤ و ٦٦,٢٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٦٨,١٪ في عام ٢٠١٣ و ٦٨,١٪ في عام ٢٠١٤ و ٦٨,٣٪ في عام ٢٠١٥. ولكن حدث تراجع بمقدار ١,٥٪ في معدل الالتحاق بالمدارس بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، وزيادة من ٦٧,٤٪ في عام ٢٠١٧ إلى ٦٨,١٪ في عام ٢٠١٨. والجدير بالذكر أن الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٨ شهدت زيادة ثابتة في إجمالي معدل التحاق الفتيات بالمرحلة العليا من التعليم الأساسي، من ٦٥,٦٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٧١,٣٪ في عام ٢٠١٨. ومن جهة أخرى، شهد التحاق الصبيان بالمرحلة العليا من التعليم الأساسي تقلبات فانتقل إجمالي معدل الالتحاق من ٦٦,٩٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٦٥,٥٪ في عام ٢٠١١، وشهد زيادة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥ إلى ٦٨,٣٪ ثم تراجعاً طفيفاً إلى ٦٥,٩٪ وإلى ٦٤,٨٪.

إجمالي معدل الالتحاق بالمرحلة العليا من التعليم الأساسي

المجموع	الإناث	الذكور	
٪٦٨,٣	٪٦٨,٢	٪٦٨,٣	٢٠١٥
٪٦٦,٨	٪٦٧,٦	٪٦٥,٩	٢٠١٦
٪٦٧,٤	٪٦٩,٧	٪٦٥,٠	٢٠١٧
٪٦٨,١	٪٧١,٣	٪٦٤,٨	٢٠١٨

إجمالي معدل إتمام المرحلة الدنيا من التعليم الأساسي

المجموع	الإناث	الذكور	
٪٧٣,٦	٪٧٤,٤	٪٧٢,٨	٢٠١٥
٪٧٥,٤	٪٧٦,٠	٪٧٤,٧	٢٠١٦
٪٧٨,٧	٪٨٠,٠	٪٧٧,٤	٢٠١٧
٪٨٢,١	٪٨٤,٣	٪٧٩,٧	٢٠١٨

١٣٣- وإضافة إلى ذلك، تحسّن معدل الالتحاق بالمرحلة الثانوية من ٣٣,٩٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٤٧,٨٪ في عام ٢٠١٨، مع زيادة ثابتة في معدل التحاق الفتيات من ٣٠,٦٪ في عام ٢٠١٠ و ٣٩,١٪ في عام ٢٠١٣ و ٤١٪ في عام ٢٠١٤ إلى ٤٩,٨٪ في عام ٢٠١٨.

إجمالي معدل الالتحاق بالمرحلة العليا من التعليم الثانوي

المجموع	الإناث	الذكور	
٪٤١,٦	٪٤٠,٥	٪٤٢,٦	٢٠١٥
٪٤٤,٠	٪٤٣,٩	٪٤٤,١	٢٠١٦
٪٤٥,٩	٪٤٧,١	٪٤٤,٥	٢٠١٧
٪٤٧,٨	٪٤٩,٨	٪٤٥,٧	٢٠١٨

١٣٤ - ومنذ الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، سُجلت زيادة تدريجية في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية بشكل عام بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٨.

١٣٥ - وتعكس هذه الزيادة الجهود التي بذلتها الحكومة لتعزيز انتفاع الفتيات بالتعليم وإعطائهن فرصاً أفضل في الحياة. فتشارك الحكومة في برامج عامة للتوعية بغية تشجيع الأهل على إيلاء الأولوية لتعليم أطفالهم الإناث فضلاً عن الذكور. وإضافة إلى ذلك، خضع دليل التدريب على القضايا الجنسانية وحزمة الإجراءات المتعلقة بالمجال الجنساني للمراجعة في عام ٢٠١٥ لتضمينهما المسائل المستجدة وزيادة مراعاة الاعتبارات الجنسانية في التعليم والتعلم في المدارس.

١٣٦ - وصدّقت غامبيا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وخطت خطوات كبيرة في بعض المجالات. وهناك ثلاث مدارس متخصصة معترف بها للأشخاص ذوي الإعاقة وهي: مدرسة سانت جون للصم، والمدرسة المنهجية الخاصة للأشخاص الذين يواجهون صعوبات في التعلم، ومركز الموارد التابع لمنظمة غامبيا المعنية بذوي العاهات البصرية ("غوفي") الذي يوفر خدمات تعليمية إلى ذوي العاهات البصرية. ويتناول عدد من الوكالات الحكومية مسألة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن بينها وزارة التعليم الأساسي والثانوي، وإدارة الرعاية الاجتماعية، ووزارة الشباب والرياضة، وغيرها.

نون - الحق في التنمية - تدابير التنفيذ العامة

التوصيتان

١٥٠-١٠٩ و ١٥٢-١٠٩

حالة التنفيذ

١٣٧ - تُعد حالياً خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ بمثابة المخطط الذي تتبعه الحكومة في مجال التنمية الوطنية.

١٣٨ - وتحدد خطة التنمية الوطنية الأولويات الاستراتيجية الثماني التالية:

(أ) إعادة الحوكمة الرشيدة، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وتمكين المواطنين من خلال اللامركزية والحكم المحلي؛

(ب) ضمان استقرار الاقتصاد، وتحفيز النمو، وإحداث تحوّل اقتصادي؛

(ج) تحديث الزراعة ومصائد الأسماك لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والأمن

الغذائي والتغذوي والحد من الفقر؛

- (د) الاستثمار في العنصر البشري من خلال تحسين التعليم والخدمات الصحية وبناء مجتمع يربى أفراداً؛
- (هـ) إنشاء البنى التحتية وإعادة خدمات الطاقة لتدعيم الاقتصاد؛
- (و) تشجيع السياحة الشاملة للجميع والمتمحورة حول الثقافة بغية تحقيق النمو المستدام؛
- (ز) جني العوائد الديمغرافية بفضل تمكين الشباب؛
- (ح) جعل القطاع الخاص أداة للنمو والتحول وإيجاد فرص العمل.

١٣٩- وفيما يخص الأمن الغذائي والزراعة، أنشئ مجلس زراعي مهمته إرشاد الخطط والسياسات في المجال الزراعي. وإضافة إلى ذلك، سنت الحكومة قانون الأغذية لعام ٢٠٠٥ من أجل مراقبة إنتاج المنتجات الغذائية وصناعتها وبيعها وتوزيعها واستيرادها وتصديرها. وإضافة إلى ذلك، نص القانون على إنشاء الوكالة الوطنية للتغذية، ودورها تنسيق جميع الأنشطة التغذوية والأنشطة ذات الصلة في غامبيا، وتنسيق وتحري جميع المسائل المتعلقة بسلامة الأغذية ومراقبتها. ومن التدابير الأخرى توفير الدعم التقني بما يشمل فرص الحصول على قروض طويلة الأجل للمزارعين من أجل استحداث مزارع حديثة، وكذلك إنشاء مجمعات علوم لتحسين جودة الإنتاج الأساسي.

١٤٠- ويُعتبر تعزيز الحماية الاجتماعية من خلال التصدي لمشكلة الفقر وهشاشة الأوضاع وتوفير مستوى معيشي لائق لجميع الغامبيين من خلال التخفيف من المخاطر وإيجاد المزيد من فرص العمل من الأولويات الإنمائية الوطنية. ويتحقق ذلك من خلال تنفيذ السياسات والبرامج المصممة للحد من الفقر وهشاشة الأوضاع من خلال التشجيع على تعزيز كفاءة سوق العمل والحد من تعرض الأشخاص للخطر؛ وبالتالي، هذا يزيد من قدرتهم على حماية أنفسهم من المخاطر وخسارة المدخيل.

ثالثاً- المسائل الجديدة والمستجدة

ألف- لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والتعويض

١٤١- شكّلت لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة والتعويض من أجل التحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت من تموز/يوليه ١٩٩٤ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ويُفترض أن تتناول هذه اللجنة انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي وأسباب إفلات الجناة من العقاب، وأن تحدد الأشخاص الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية فيما يخص الانتهاكات والتجاوزات التي مست بحقوق الإنسان وأن تُصدر التوصيات بشأن مقاضاتهم، وأن تقدّم التعويضات إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وتتألف اللجنة من أحد عشر عضواً ويُفترض أن تعمل لفترة سنتين مع إمكانية تمديد هذه المدة.

باء- لجنة استعراض الدستور

١٤٢- تتمثل ولاية لجنة استعراض الدستور في صياغة دستور جديد لغامبيا. وستستعرض اللجنة، لأداء ولايتها، دستور عام ١٩٩٧ وتجري مشاورات عامة على الصعيد الوطني وفي أوساط المغتربين لالتماس رأي الجمهور العام. وتتألف اللجنة من أحد عشر عضواً وستتطلع بأعمالها لمدة لا تتجاوز الثمانية عشر شهراً مع إمكانية تمديد المدة لستة أشهر لا أكثر.

جيم - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

١٤٣ - أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل تناول انتهاكات حقوق الإنسان التي ستحدث في المستقبل، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في غامبيا. وتشمل ولاية الحماية المخولة للجنة سلطة رصد أي انتهاكات لحقوق الإنسان مرتكبة على يد موظفين حكوميين وغير حكوميين في غامبيا وتلقي الشكاوى بشأنها والتحقيق فيها. وفضلاً عن ذلك، تمارس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان السلطات التي تتحلى بها المحكمة العليا فيما يخص الاستماع إلى الشكاوى، ومطالبة الشهود بالإدلاء بشهادتهم في جلسات الاستماع، واستجواب الشهود بعد أداء القسم، وإنفاذ القرارات، بما في ذلك تدابير حماية حياة الأفراد وسلامتهم، وإلى ما هنالك. وتتألف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من خمسة أعضاء سيشغلون مناصبهم لمدة ثلاث سنوات ويجوز إعادة تعيينهم لولاية أخرى.

دال - إصلاح قطاع الأمن

١٤٤ - أُجري تقييم لعملية إصلاح قطاع الأمن فأبرزت الثغرات والتهديدات التي يواجهها قطاع الأمن. وقاد ذلك إلى وضع سياسة الأمن الوطني التي جرى إقرارها. ويقوم حالياً فريق صياغة بإعداد استراتيجية وطنية لقطاع الأمن هدفها تنفيذ سياسة الأمن الوطني. وإضافة إلى ذلك، يجري أيضاً إعداد استراتيجية لإصلاح قطاع الأمن هدفها وضع نتائج التقييم الذي أُجري لقطاع الأمن موضع التنفيذ.

رابعاً - التحديات التي تقتضي دعم الأوساط الدولية

- دعم الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة (فرقة عمل مشتركة بين الوزارات).
- دعم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- دعم إجراءات العدالة الانتقالية.

Notes

- 1 Section 2 of the Children's Amendment Act 2016.
- 2 Budget Appropriation Report 2014.
- 3 Paper presented by Ramou Cole Ceesay as the health contribution to the BPFA + 15 Report.
- 4 Before 2017, there were 6 private newspapers however since the change of Government this has increased to 11. There were no private TV stations in the country before 2017; presently, TV licences have been issued to three private TV stations.